اقتصاد

السيسي يوقف تراخيص محال السوريين

القاهرة ـ **العربي الجديد**

حصل «العربي الجديد» على منشور داخلي موجه لجميع المحافظين المصريين ونوابهم، يحمل توقيع وزير التنمية المحلية، اللواء محمود شعراوي، بشأن عدم إصدار أي تراخيص جديدة لمحال تجارية يملكها سوريون في مصر، أو يشاركون في ملكيتها، إلا بعد الحصول على موافقة وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية المعنية (المخابرات والأمن الوطني)، مع حصر أسماء كل السوريين الحاصلين على تراخيص لمحال تجارية قبل تاريخ صدور المنشور. واستند المنشور إلى أوامر مباشرة من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وفق كتاب رئاسة الجمهورية رقم (7871) الصادر بتاريخ 11 أغسطس/ آب الماضي، والمتضمن مذكرة مرفوعة من مستشار الرئيس لشؤون مكافحة الفساد، اللواء محمد عمر هيبة، عن موقف المحال التجارية التي يملكها رعايا الجالية السورية من «اللاجئين» في البلاد. وعزت الرئاسة المصرية قرار وقف التراخيص إلى «ملاحظة افتتاح سلاسل من المحال التي يملكها السوريون خلال فترة قصيرة من بدء النشاط، على الرغم مما كانوا يعانونه من ضعف بمواردهم المالية في بداية إقامتهم في مصر، وظهور آثار الثراء المفاجئ على عدد كبير منهم، واتجاههم لشراء المحال التجارية ذات المواقع المهمة من مالكيها بمبالغ كبيرة، وغير معلومة المصدر».

وحسب زعم المنشور، فإن «هناك بعض التقارير التي تشير إلى تمويل دولة قطر للسوريين المقيمين في مصر من أصحاب المحال التجارية، من خلال أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، بهدف تكوين كيان اقتصادي جديد للجماعة، يمكنها من المشاركة في تمويل أنشطتها (المحظورة) داخل وخارج حدود الدولة المصرية». وختم المنشور: «يرجى التكرم بالإحاطة والتنبيه بتنفيذ توجيهات رئاسة الجمهورية، بعدم إصدار تراخيص جديدة لمحال تجارية يملكها سوريون، أو يشاركون في شركات تملكها، إلا بعد الحصول على موافقة الأجهزة الأمنية، وموافاتنا ببيان بأسماء السوريين الحاصلين على تراخيص حالية، متضمناً: الاسم، ورقم جواز السفر، ورقم الترخيص، ونوع النشاط، والموقع الجغرافي».

وحسب مراقبين، يستهدف القرار تضييق الخناق على السوريين الذين فرضوا أنفسهم بقوة في السوق المصري، واستطاعوا تحقيق نجاحات كبيرة في مجال المطاعم والمأكولات، لأمانتهم وخدماتهم وأسعارهم المتميزة، لا سيما في المدن الجديدة على أطراف العاصمة القاهرة، مثل السادس من أكتوبر والشيخ زايد والقاهرة الجديدة والعبور والشروق، مع العلم أنهم يدفعون رسوماً ضخمة للحكومة المصرية مقابل الحصول على الإقامة أو تجديدها. وكانت صفحات مؤيدة للنظام المصري على مواقع التواصل الاجتماعي قد شنت حملات مكثّفة، خلال الفترة الأخيرة، ضد المشروعات الاستثمارية للسوريين في مصر، واتهمت أصحابها بغسل الأموال وتلقي تمويلات مشبوهة من الخارج دون أي دليل أو وثائق أو تحقيقات قضائية تثبت صحة هذه الاتهامات.

وكان مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون العربية، المندوب الدائم بجامعة الدول العربية محمد البدري، قد أكد في تصريحات صحافية سابقة، أن عدد الضيوف السوريين المسجلين رسميا في مصر يبلغ 137 ألفا، لافتا إلى أن العدد الحقيقي يقدر بـ550 ألف سوري، بنسبة 10% من اللاجئين السوريين في باقي الدول.

بيزوس يتصدر قائمة أثرياء أميركا للعام الثالث

تصدر جيف بيزوس الرئيس التنفيذي لشركة أمازون قائمة مجلة فوربس لأغنى أغنياء الولايات المتحدة للعام الثالث على التوالي، فيما تراجع تصنيف الرئيس الأميركي دونالد ترامب بعد أن أثر فيروس كورونا بشدة على نشاط المباني الإدارية والفنادق والمنتجعات التابعة له. وزاد إجمالي الثروة في قائمة فوربس لأغنى 400 أميركي إلى رقم قياسي بلغ 3,2 تريليونات دولار، حيث يواصل الأثرياء في الولايات المتحدة تحقيق أداء جيد، على الرغم من أن الوباء ألحق أضرارا بالاقتصاد وتسبب في فقدان أكثر من 1,8 مليون أميركي لوظائفهم. وتراجع ترتيب ترامب إلى المرتبة 352 نزولا من 275 في العام الماضي، بعد انخفاض صافي ثروته إلى 2,5 مليار دولار من 3,1 مليارات دولار، بسبب معاناة أنشطة المباني الإدارية والفندقية والمنتجعات خلال الوباء.

(Getty)

لقطات

غزة: بدء صرف منحة مالية قطرية

بدأت دولة قطر، أمس، صرف مساعدات مالية، لنحو 170 ألف أسرة فلسطينية فقيرة في قطاع غزة؛ وفق إجراءات للحد من انتشار فيروس كورونا. وأفادت مراسلة وكالة الأناضول، أن آلاف الفلسطينيين المستفيدين من المِنحة، توجّهوا إلى فروع بنك البريد (حكومي) ونقاط أخرى اعتمدتها الجهات المختصة، لتلقّي تلك المساعدات. وكانت اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، قد قالت في بيان لها، الأحد الماضي، إن المساعدات ستوزّع على 100 ألف أسرة فقيرة، ومن ثم ستشمل 70 ألف أسرة أخرى، من العوائل المتضررة بسبب تفشّي كورونا؛ بواقع 100 دولار لكل أسرة.

اسهم اليابان ترتفع

ارتفعت الاسهم اليابانية امس، لاول مرة في ثلاث جلسات مع اهتمام المستثمرين بتطورات لقاح كوفيد-19 وتعلقهم بآمال استمرار تعافي النمو الاقتصادي العالمي من ازمة فيروس كورونا. لكن خسائر مجموعة سوفت بنك استمرت ليسجل السهم اقل مستوى في شهرين، واغلق على هبوط 0,61 بالمئة بعد خسارة 7,2 بالمئة في الجلسة السابقة، بعد ان اشترت الشركة عقود خيارات كبيرة لاسهم التكنولوجيا الاميركية.

وقالت مصادر مطلعة لرويترز إن الشركة انفقت مليارات الدولارات لشراء اسهم بشركات تكنولوجيا مثل امازون وخيارات كبيرة في شركات تكنولوجيا اخرى.

البحرين تعين بنوكاً لإصدار سندات

أظهرت وثيقة صادرة عن أحد البنوك أمس، أن البحرين عينت بنوكا لترتيب إصدار صكوك وسندات مقومة بالدولار من عدة شرائح سيكون الثاني للبلاد هذا العام. حصلت البحرين، المنتج الصغير للنفط، على حزمة إنقاذ مالي في عام 2018 بعشرة مليارات دولار من جيرانها الأثرياء لتفادي أزمة ائتمانية. وجمعت المملكة مليارى دولار في مايو/ أيار لتقوية أوضاعها المالية التي عصف بها تراجع أسعار النفط وأزمة فيروس كورونا.

المغرب يضمن قروض شركات بقيمة 2,24 مليار دولار

الرباط ـ **مصطفى قماس**

استفادت شركات في المغرب من 2,24 مليار دولار من القروض المضمونة من قبل الدولة، منذ عودة النشاط الاقتصادي بعد الحجر الصحي في سياق توقع انكماش لم تشهده المملكة منذ ربع قرن. وأفادت بيانات صندوق الضمان المركزي، أمس الثلاثاء، بأن 15813 شركة استفادت إلى حدود اليوم من القروض المضمونة من قبل الصندوق عبر آليتي «إقلاع المقاولات الصغيرة جداً» و«ضمان إقلاع». ويؤكد الصندوق أن المنتجين اللذين أطلقا في منتصف يونيو/ حزيران الماضي أريد منهما تخفيف آثار الأزمة الناجمة عن الجائحة، عبر تمكين الشركات الصغيرة جداً والشركات الصغيرة والمتوسطة والكبرى من التوفر على التمويلات التي تتيح لها العودة التدريجية لنشاطها العادي.

واستفادت 10756 شركة من منتج «إقلاع المقاولات الصغيرة جداً»، والموجّه لضمان قروض المقاولات الصغيرة جداً التي يقل رقم معاملاتها عن 10 ملايين درهم، بإجمالي قروض ممنوحة بلغ 240 مليون دولار. وحظيت 4427 شركة بآلية «ضمان إقلاع»، والتي تهم المقاولات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي تحقق رقم معاملات يفوق 10 ملايين درهم. ويشير توزيع القطاعات الاقتصادية المستفيدة من القروض المضمونة إلى استحواذ الصناعة على 33 في المائة من تلك القروض، متبوعة بالتجارة والتوزيع بنسبة 31 في المائة والأشغال العمومية بنسبة 17 في المائة.

وكانت الحكومة قد وعدت برصد الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية مخاطر القروض المضمونة لفائدة كل أصناف الشركات، بما في ذلك المقاولات العمومية، إذ سيتم تطبيق شروط تفضيلية من خلال سعر فائدة أقصى لا يتعدى 3,5 في المائة، ومدة سداد تعادل 7 سنوات، مع فترة إعفاء لمدة سنتين وضمان من طرف الدولة يتراوح بين 80 في المائة و90 في المائة، ويصل إلى 95 في المائة بالنسبة للمقاولات الصغيرة جداً؛ بالموازاة مع ذلك سيتم دعم الاستثمار العمومي بما يمكن من تسريع استعادة الاقتصاد الوطني لحيويته. وكشف المغرب في يوليو/ تموز عن خطة للإنعاش الاقتصادي بقيمة 12 مليار دولار، من بينها 7,5 مليارات دولار من القروض، مضمونة من قبل الدولة، لفائدة جميع الشركات أياً كان حجمها. وسيتم توفير هذا التمويل، الذي يتخذ شكل قروض، بشروط تفضيلية، لمدة تتراوح بين خمسة وعشرة أعوام تبعاً لطبيعة القطاع.

استقالة رياض سلامة حتمية

مصطفى عبد السلام

محافظ البنك المركزي في أي دولة هو أهم مسؤول مصرفي ومالي، بل وأهم مسؤول اقتصادي، وتأتي مرتبته تالية في الأهمية بعد رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، ذلك لأن المحافظ يتولى إدارة مؤسسة بالغة الحساسية هي البنك المركزي، وهذه المؤسسة هي من تحمي أموال المودعين، وتراقب أنشطة البنوك وتحميها من أي اختراقات أو انهيارات وإفلاسات، وهي المؤسسة التي تؤمن احتياجات البلاد من السلع الأساسية، وتدير احتياطات النقد الأجنبي، وتدبر مستحقات سداد الديون، وتتولى إدارة الدين العام وطباعة البنكنوت، وهي المؤسسة التي تحمي عملة البلاد من المضاربات، ببساطة البنك المركزي يمثل رئة المجتمع المالية.

ولذا تدقق الدول في اختيار الشخصيات التي تتولى منصب محافظ البنك المركزي ونوابه بحيث يكونوا حسني السمعة، لديهم خبرات كبيرة في الاقتصاد وإدارة السياسة النقدية، كما تبقي الدول على هؤلاء المحافظين في مناصبهم لسنوات، كما حدث مع آلان غرينسبان رئيس البنك المركزي الأميركي الذي استمر 19 عاما.

وعندما تثار شبهة حول أحد محافظي البنوك المركزية فإنه يسارع إلى الاستقالة حفاظا على المؤسسة التي يتولى إدارتها، مثلا تقدم محافظ بنك بنغلادش المركزي باستقالته بعد سرقة 81 مليون دولار من حساب المصرف. كما استقالت شارلوت هوغ، نائبة محافظ بنك إنكلترا، لعدم إفصاحها عن أن شقيقها كان يعمل في بنك باركليز عندما انضمت للعمل في البنك المركزي. وهذا ما يجب أن يفعله رياض سلامة حاكم مصرف لبنان الذي تولى منصبه في عام 1993، فالشائعات باتت تلاحقه بداية من خلق سعر مصطنع لليرة ولسنوات على حساب موازنة الدولة، وتبديد المال العام، والتغاضي عن حدوث جرائم مالية داخل القطاع المصرفي من غسل أموال قذرة وتمويل أسلحة ومخدرات، وضعف الرقابة على البنوك وهو ما سمح لها بتحويل أموال إلى الخارج ناتجة عن أنشطة غير مشروعة، كما تلاحقه تهم الفساد المالي، وتهديد أموال المودعين، وعدم الكشف عن الخسائر الحقيقية لمصرف لبنان ومركزه المالي، وكذا جذب الأموال الساخنة عبر زيادة الفائدة على الدولار، كما تنتشر شائعات منذ سنوات حول ضخامة الثروة التي يملكها في الخارج، في الوقت الذي يدعو الآخرين للاستثمار في بلاده. ولذا فإن على سلامة ترك منصبه حتى يفسح المجال لشخصية أخرى تعيد الثقة إلى القطاع المصرفي، خاصة في هذه الظروف الصعبة والأزمة المالية الخانقة التي يمر بها لبنان. ويكفي ما تعرض له سلامة من حرج عقب قرار بالحجز الاحتياطي على عقاراته وأمواله وأسهمه.

هال وناس

هلع في الأسواق اللبنانية

قرارات حكومية تدفع المواطنين لتخزين السلع الغذائية

أدت قرارات حكومية إلى اندفاع اللبنانيين نحو شراء السلع الغذائية الأساسية لتخزينها، وسط حالة هلع من تفاقم الأزمات المعيشية

بيروت ـ **ريتا الحكّار**

دخل لبنان مرحلة ترشيد السلة الغذائية لأسباب عللها حاكم مصرف لبنان المركزي، رياض سلامة، بالتهريب والاستغلال وانتفاء الجدوى من دعم السلع الأساسية، معلناً عن بديل يتمثل بمنح بطاقة لكلّ لبناني للشراء وفق قيمة 1515 للدولار (أي سعر الصرف الرسمي)، في حين أشار وزير الاقتصاد في حكومة تصريف الأعمال، راوول نعمة، إلى رفع الدعم عن السلع المتعلقة بالإنتاج الحيواني والزراعي، حيث يشكل ذلك هدراً للمال العام باعتبار أنّ الأسعار لم تنخفض بل ارتفع بعضها أضعاف الأسعار السابقة للدعم وبدين نقيب مربي وموزعي الدواجن موسى فريجي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، القرار الصادر عن وزير الاقتصاد، الذي يعتبره غير ملمّ بالقطاع، ويعتبر قراره وتهديده بفتح باب الاستيراد للمنتجات المماثلة، إنّما هو مؤامرة مكشوفة لمسابرة المستوردين لهذه المواد من بلدان كلفة إنتاجها متدنية لأسباب بيئية أو لدعم هذه المنتجات دعماً مادياً مباشراً من حكوماتها. وهو ما أكد عليه فريجي في بيان رفعه بحمل عنوان «ما هكذا يدار الاقتصاد».

ويضيف: «لم يمضِ على اعتماد دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي والغذائي سوى شهرين، حيث وصلت المنتجات المدعومة إلى لبنان منذ شهر فقط وبالتالي لم ينتج عنها إنتاج استهلاكي مدعوم حتى يومنا هذا لأنّ الإنتاج الزراعي والحيواني، وخاصة الحليب وبيض المائدة ولحوم الدواجن، تاخذ وقتاً غير قليل للوصول إلى المستهلك بعكس باقي القطاعات والمواد الغذائية».

هذان القراران كانا كفيلين بإحداث بلبلة في الأوساط اللبنانية، وحالة من الهلع لدى المواطنين الذين سارعوا إلى شراء السلع المذكورة قبل ارتفاع أسعارها، في حين عمد قسم من أصحاب المصالح إلى تخزينها بهدف بيعها على السعر المرتفع وكسب أرباح طائلة، مقابل مخاوف حقيقية من أن يؤدي رفع الدعم إلى زيادة معدل الفقر وفلتان في الأسعار، وانعدام القدرة الشرائية، وارتفاع سعر صرف الدولار في السوق السوداء، حسب مراقبين، تحدثوا لـ«العربي الجديد».

في السياق، يقول الخبير الاقتصادي لويس حبيقة، لـ«العربي الجديد»، إنّ رفع الدعم هو بمثابة قنبلة قد تنفجر بوجه اللبنانيين، نظراً لتداعيات هذه الخطوة وارتفاع أسعار السلع التي كانت مدعومة بنسبة مئة في المئة، وهو ما من شأنه أن ينعكس أيضاً على سعر الصرف ارتفاعاً، مشيراً إلى أنّه مع استمرار الوضع كما هو عليه في لبنان، لا يمكن أن يستمرّ الدعم لأكثر من شهرين ونصف بحدّ أقصى، والسلع المدعومة تصل إلى 200، خصوصاً أنه يتبقى فقط مليارَي دولار، علماً أنّ الاحتياطي الإلزامي الذي يجب أن يتوفر في مصرف لبنان هو 17,5 مليار دولار، والاحتياطي الموجود يقدّر بحوالي 19 مليار دولار.

> انتقادات لقرار رفع الدعم عن الإنتاج الزراعي والحيواني

من جهته، يشير الخبير الاقتصادي وليد أبو سليمان إلى أنّ «تداعيات رفع الدعم كثيرة، وأهمها زيادة التضخّم، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تقويض القدرة الشرائية عند المواطنين وزيادة نسبة الفقر. كذلك، سنكون أمام ارتفاع في سعر صرف الدولار، باعتبار أنّ الدعم يصل إلى 700 مليون دولار شهرياً، وعند رفعه سيرتفع الطلب على الدولار». وشدد على أن المطلوب اليوم ترشيد الدعم، من حيث تأمين شبكة الأمان الاجتماعية للأسر الأكثر عوزاً وبالدرجة الثانية القيام بالإصلاحات في قطاعات الدولة وخصوصاً الكهرباء وتوحيد سعر الصرف.

على صعيد قطاع المحروقات، يتحدّث رئيس نقابة أصحاب محطات المحروقات في لبنان سامي البركس، لـ«العربي الجديد»، عن أزمة شحّ في مادة البنزين من شأنها أن تتفاقم في المستقبل مع بدء عدد من الشركات التوقف عن تسليم البنزين بسبب عدم فتح الاعتمادات المتوجبة. وقال: نخشى أن تكر سبحة الأزمات وأن تقفل المحطات أبوابها بوجه المواطن الخائف بدوره، والذي يتوجه إلى المحطات لتأمين كميات من الوقود كخطوة استباقية، ولا سيما في حال رفع الدعم عن المحروقات، مشدداً على أنّه لا يمكن تقدير كم سيرتفع سعر صفيحة البنزين، فهذا الأمر رهن أسعار النفط العالمية وفرق سعر الدعم.

بدوره، يقول رئيس نقابة مزارعي القمح والحبوب في البقاع نجيب فارس، لـ«العربي الجديد»، إن «قرار وزير الاقتصاد هو قرار ظالم وتعسفي وبؤثر جداً على القطاع الزراعي، كوننا نستورد الكثير من المواد الأساسية من الخارج، سواء البذور أو الأسمدة، أو الأدوية، ونبع الإنتاج باللبرة اللبنانية». وكما القمح والمحروقات والإنتاج الزراعي والحيواني، كذلك الدواء سيتأثر بدوره من رفع الدعم في حال طاوله.

في هذا المجال، يقول نقيب الصيادلة غسان الأمين، لـ«العربي الجديد»، إنّ القطاع الصيدلي يعيش أنهياراً كبيراً وخطيراً، حيث إنّ أكثر من خمسين في المائة من الأدوية مقطوعة من الصيدليات نتيجة شحّ الاستيراد وارتفاع سعر صرف الدولار في السوق السوداء.

ويلفت الأمين إلى أن الأدوية المقطوعة هي أدوية الأمراض المزمنة، المرتبطة بالقلب والضغط والسكري، إضافة إلى السرطان والأعصاب، معلناً عن أنّ أكثر من 300 صيدلية أقفلت أبوابها منذ سنتين وحتى اليوم، والرقم مرشح للارتفاع.

ويقول مدير عام وزارة الاقتصاد محمد أبو حيدر، لـ«العربي الجديد»، إنّ رفع الدعم يحتاج في المقابل إلى خطط وبدائل، ولن يكون عشوائياً، فعلى سعيد الأدوية مثلاً هناك خطورة كبيرة عند رفع الدعم، وخصوصاً لناحية الضمان وتعاونية موظفي الدولة التي لا تغطي أكثر من عشرين في المائة، وهذه كارثة. وبالتالي فإنّ موضوع الدواء يحتاج إلى خطة ورؤية اقتصادية من أجل تحفيز الصناعة الوطنية.

رفع الدعم عن السلع الأساسية يفاقم الأوضاع المعيشية للبنانيين (فرانس برس)

اسواف

نفقات العودة المدرسية ترهق التونسيين

تونس ـ **إيمان الحامدي**

أعاد الرجوع إلى المدارس التونسيين إلى دورة الإنفاق بعد فترة انكماش فرضتها جائحة كورونا وما خلفتها من تراجع في دخول الأسر، حيث ستجبر العائلات في شهر سبتمبر/ أيلول الجاري على الدفع بـ«سخاء» لتأمين العودة المدرسية والجامعية لأبنائها وسط دعوات لتحريك الطلب الداخلي لإنعاش الاقتصاد.

ويتوقع خبراء اقتصاد أن تكسر العودة إلى المدارس الانكماش الاقتصادي بتنشيط الحركة التجارية والنقل بين المحافظات إلى جانب عودة الحياة إلى قطاعات مهمة ومنها المطاعم ومؤسسات التعليم الخاصة.

ويقول الخبير الاقتصادي، خالد النوري، إن العودة إلى المدارس ستجدد الحركة الاقتصادية رغم صعوبات الأسر التي قلصت نفقاتها في الأشهر الماضية إلى الحد الأدنى مكتفية بنفقات الغذاء والإيجار والتنقل.

وأفاد النوري في تصريح لـ«العربي الجديد» بأن الأسر التونسية قلصت عقب جائحة كورونا نفقاتها إلى الحد الأدنى بسبب تراجع الدخول ما نتج عنه انكماش في الاستهلاك أكدته الأرقام الرسمية لمعهد الإحصاء الحكومي التي تحدثت في أغسطس/ آب الماضي عن تراجع في مداخيل المعلوم على الاستهلاك بنحو 8,3 بالمائة خلال الربع الثاني من العام. ورجّح النوري أن تواجه نحو مليون أسرة تونسية مسجلة ضمن قائمات الأسر الفقيرة والمعوزة صعوبات في تأمين عودة أبنائها إلى المدارس مؤكدا أن المنح التي تصرفها الحكومة لهذه العائلات في شكل مساعدات اجتماعية لا تكفي لتأمين عودة مدرسية لتلميذ واحد. ويقدر معهد الاستهلاك الحكومية الكلفة الإجمالية

> مصاريف التعليم تمثل 3,2% من مجموع النفقات الأسرية

للمستلزمات المدرسية للتلاميذ بين السنة أولى ابتدائي والرابعة ثانوي (ثانوية عامة) ما بين 112 ديناراً (41 دولاراً) و165 دينار (61 دولاراً) للفرد الواحد. وتمثل مواسم الإنفاق محركا مهما للنمو في تونس، ويؤثر تراجعها مباشرة على المداخيل الجبائية للدولة التي تقلصت مواردها الذاتية بأكثر من 12 بالمائة في الربع الثاني من العام فضلا عن تسجيل تراجع بـ15,4 بالمائة من موارد الأداء على القيمة المضافة و8,3 بالمائة من مداخيل المعلوم على الاستهلاك. ويوصي الخبير المالي ووزير التجارة السابق، محسن حسن، بتخفيف سياسة التقشف والزيادة في الإنفاق العام وتخفيف العبء الضريبي على الإجراء من أجل تحسين دخولهم وتمكينهم من الإقبال على الاستهلاك من مواردهم الخاصة دون اللجوء إلى المدخرات أو الاقتراض.

وأفاد حسن في تصريح لـ«العربي الجديد» أن سياسة التقشف في الإنفاق العام في السنوات الماضية أثبتت فشلها وزادت في إضعاف القدرة الإنفاقية للأسر.

تعويل

الكويت: تأييد برلماني للاقتراض الخارجي

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

شهدت خطة اقتراض الحكومة الكويتية 66 مليار دولار، تجاوباً من نواب في البرلمان أبدوا قانون الدين العام المقدّم من الحكومة ولاقى معارضة نيابية شديدة في وقت سابق.

وقال مصدر حكومي بارز لـ«العربي الجديد» إن قانون الدين العام يرتقب أن يقر خلال الأيام المقبلة وذلك بعد تحول مطلب الاقتراض الخارجي من الرفض إلى التأييد البرلماني حفاظاً على دفع الرواتب والوفاء بالالتزامات المالية الداخلية، خاصة في ظل انخفاض الإيرادات النفطية وارتفاع كلفة معالجة آثار تفشي فيروس كورونا التي كان له بالغ الأثر على الاقتصاد الذي وضع تحت الحصار خلال فترة الحظر التي امتدت نحو 161 يوما وانتهت يوم الأحد الماضي.

وأضاف المصدر الذي يعمل في القطاع المالي للدولة وفضل عدم الإفصاح عن هويته، أن اجتماعات اللجنة المالية في مجلس الأمة شهدت انفتاحا على قانون الدين العام في ظل الحاجة الملحة للاقتراض وتعزيز السيولة المالية للدولة من أجل الوفاء بالتزاماتها خلال الفترة المقبلة، وذلك بعد

كورونا تسبب في أزمات اقتصادية للكويتيين (جابر عبد الخالف/الأناضول)

تفاقم عجز الميزانية الذي بلغ مستويات غير مسبوقة في ظل زيادة الإنفاق وتراجع الإيرادات على خلفية التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا.

ونبّه المصدر أن الملاحظات النيابية على القانون تمت معالجتها، مؤكداً أن إقرار القانون أصبح مسألة وقت في ظل الضغط الشعبي على خلفية المخاوف بشأن عدم قدرة الدولة على سداد رواتب العاملين في الأجهزة الحكومية بسبب أزمة شح السيولة. وحسب بيانات وزارة المالية الكويتية فإن بند رواتب العاملين في الجهات الحكومية، في ميزانية العام المالي 2020 /2021، يبلغ نحو 39 مليار دولار سنويا.

من جانبه، قال أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت، محمد الهاجري لـ«العربي الجديد» إنه بعد فترة طويلة من المزايدات النيابية، كان لا بد من وقفة جادة من أجل معالجة أزمة تفاقم عجز الميزانية العامة للدولة وشح السيولة، مؤكدا في الوقت نفسه أن الكويت ستواجه أزمات اقتصادية متلاحقة في حالة عدم إقرار قانون الدين العام.

وأوضح الهاجري أن بعض الملاحظات النيابية كانت إيجابية، بحيث يجب أن يتضمن مشروع القانون أوجه الصرف وآليات السداد.

وحذر الهاجري من محاولات التكسب الانتخابي على حساب مصلحة الكويت، خصوصا مع قرب فض دور الانعقاد الحالي واقتراب موعد إجراء الانتخابات البرلمانية، مشيدا بتصريحات وزير المالية الكويتي براك الشيتان، خلال الفترة الماضية، التي أوضح فيها أسباب الاقتراض، إذ أصبح هناك قبول شعبي لقانون الدين العام.

تحقيق

رؤوس الأموال الخائفة

العراق يسعى إلى تبديد قلق المستثمرين من التدهور الأمني

تسعى الحكومة العراقية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية عبر طمأنتها وتبديد مخاوفها حول الوضع الأمني في البلاد، عبر الحملات المشدّدة التي أطلقتها خلال الفترة الأخيرة، لمطاردة المليشيات المسلحة وتأمين المنافذ الحدودية والمناطق الاقتصادية

بغداد ـ **عمار حميد**

حملت القرارات الأمنية الأخيرة لرئيس الحكومة العراقي، مصطفى الكاظمي، المتعلقة بوضع المنافذ والموانئ العراقية تحت سيطرة الجيش وتغيير قيادات أمنية وتنفيذ عمليات تفتيش ومطاردة للمطلوبين، أسباباً اقتصادية تتعلق بمحاولة تبديد مخاوف المستثمرين الأجانب والعرب وتوفير بيئة مناسبة لهم، ضمن خطة واسعة يسعى من خلالها العراق إلى جذب رؤوس أموال لمجالي الزراعة والإسكان على وجه التحديد تهدف إلى خلق عشرات الآلاف فرص العمل وتنشيط القطاع الخاص، حسب مسؤول لـ«العربي الجديد».

وطوال السنوات الماضية شكلت معضلة الأمن في العراق الحاجز الأول أمام الاستثمار الأجنبي، إذ تعرض الكثير من المستثمرين الى عمليات ابتزاز وخطف وعرقلة أعمال بغية الحصول على المال. وحسب مراقبين، عادة ما تقف مليشيات مسلحة وعصابات مختلفة وراء تلك الاضطرابات، وقامت بعمليات اختطاف عديدة فضلا عن عرقلة أعمال اضطرت الكثير من الشركات الاستثمارية إلى الانسحاب رغم التسهيلات التي كانت تقدمها الحكومات المتعاقبة لهم وتتمثل بإعفاء ضريبي وتمليك أراض لمدة تتجاوز 25 عاما.

ووفق مسؤول عراقي في بغداد، لـ«العربي الجديد» فإن «البصرة وبغداد ومناطق أخرى ستشهد حملات أمنية جديدة تحت عنوان السيطرة على السلاح المنفلت، تحمل جانبا منها أسباباً اقتصادية فلا وجود لإعمار ولا استثمار ما لم يكن هناك بيئة آمنة، والفترة الأخيرة كان السلاح طاردا لأي مستثمر مهما كان العرض مغريا، ووصل الأمر إلى بغداد أيضا وليس الجنوب أو الوسط فقط إذ نشطت جماعات متخصصة بترهيب المستثمر لأخذ مال منه لقاء السكوت عنه وتركه يعمل بحرية».

> 49
>
> أكدت اللجنة المالية في البرلمان العراقي، اكتمال إعداد مشروع قانون الموازنة للسنة الحالية 2020، على ان يناقشه مجلس الوزراء في جلسته المقبلة. وحسب برلمانيين يبلغ العجز نحو 49 تريليون دينار.

وأضاف المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه، أن «رئيس الحكومة يسعى للتحرك نحو دول عربية وإقليمية وآسيوية أبرزها السعودية ومصر وتركيا وقطر والصين والهند فضلا عن الولايات المتحدة الأميركية لتقديم عروض استثمارية أمام شركاتها بالقطاعين العام والخاص في مجالات الزراعة والصناعة والطاقة والإسكان وغيرها وهذا لن يكون نافعا إذا لم يتم فرض سيطرة الدولة والقانون على المناطق كافة».

وكشف عن وجود أكثر من 11600 فرصة استثمارية جاهزة في العراق لو كانت بمكان آخر لحصل تنافس عليها من مختلف الدول، لكن رغم هزيمة تنظيم «داعش» وإنهاء خطره بشكل شبه كامل ما زال المستثمر مترددا لأن الابتزاز والترهيب موروسا في مرات كثيرة على مستثمرين آخرين واضطروا لترك العراق، آخرها شركة طاقة آسيوية غادرت العراق قبل شهرين بسبب تعرضها للابتزاز.

وأضاف أن حكومة الكاظمي وبعد تراجع أسعار النفط إلى ما دون 40 دولارا للبرميل الواحد والتزام العراق بتقليص صادراته النفطية، عزمت على جعل العراق بيئة جاذبة للاستثمار والقضاء على جميع أسباب الفساد في هيئة الاستثمار ومواجهة العصابات المسلحة والجماعات الخارجة على القانون التي أدت إلى خروج المستثمرين من البلاد، منوها إلى أن الأشهر القادمة يعول عليها أن تحقق نجاحا في توفير بيئة مناسبة لجذب عشرات الشركات والمئات من أصحاب رؤوس الأموال فضلا عن الدعم الدولي.

> أكثر من 11600 فرصة استثمارية جاهزة في مختلف المجالات
>
> الحكومة تستهدف تقليص عجز الموازنة وحل مشكلة البطالة

وكان رئيس الوزراء العراقي قد قدم إلى القمة الثلاثية التي عقدت في العاصمة الأردنية عمان منتصف الشهر الماضي بين مصر والأردن والعراق سلسلة مشاريع استثمارية مختلفة أعرب عن أمله بشراكة دائمة لها بين الدول الثلاث.

وحول هذا الموضوع قال عضو اللجنة المالية في البرلمان العراقي، أحمد حمه رشيد، لـ«العربي الجديد» إن نسبة الاستثمار في العراق منذ عام 2009 تكاد لا تذكر مقارنة بالفرص والعروض المطروحة. وأوضح رشيد أن «الاستثمار الخارجي يحتاج إلى عنصرين أساسيين، الأول المناخ الآمن وهو ما يفتقده العراق في الوقت الحاضر بسبب تدهور الوضع الأمني وانتشار السلاح المنفلت، أما العنصر الثاني فيتمثل في غياب القوانين التي تشجع على الاستثمار وسيطرة الأحزاب المتنفذة على جميع الملفات ومشاركتها المستثمرين الأجانب واستحواذها على الجزء الأهم من القطاعات الحيوية، وهو ما أدى إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي».

وأضاف أن «من المتوقع إحداث طفرة نوعية في الاستثمار الخارجي داخل العراق بسبب الإقبال الكبير المرتقب من رؤوس الأموال»، منوهاً إلى أن اللقاء الذي جمع العراق بثرواته الغنية مع مصر بكتلتها البشرية والأردن ببناها التحتية المتمثلة بالبنوك والمصارف وموقعها الاستراتيجي، فضلا عن زيارة الرئيس الفرنسي للعراق، بعثت رسالة فحواها أن العراق أصبح يشكل أهمية كبيرة في المنطقة ومحط اهتمام معظم الدول.

ومن جهتها قالت آيات المظفر، القيادية في تحالف «النصر»، الذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي إن «انتقال أي بلد من حالة الاضطرابات إلى الاستقرار يعني أن بوادر تغيير حقيقية شهدها هذا البلد».

ولفتت المظفر إلى إن العراق شهد في الأيام الأخيرة بوادر تغيير حقيقية مما جعل المجتمع الدولي يتدافع لاحتوائه اقتصاديا وأمنياً، ويرتقب أن يأتي هذا التدافع من طرفين، الأول الدول الرأسمالية والثاني دول العالم الثالث لغرض الاستفادة من عناصر قوة البلد وموقعه المهم».

وأضافت أن «الكاظمي نجح باستعادة ثقة المجتمع الدولي في العراق وفرض سيادة القانون»، متوقعة أن ينجح في الأيام القادمة في القضاء على المشاكل المستعصية وتقليص البطالة المتفاقمة منذ سنوات وتنويع موارد الدولة وتعدد مصادرها لخفض العجز الكبير في موازنة 2020 الذي تجاوز 49 تريليون دينار عراقي وحال دون إقرارها حتى اللحظة».

وبدوره استبعد النائب في البرلمان العراقي، حامد المطلك، إمكانية عودة شركات الاستثمار وأصحاب رؤوس الاستثمار للعراق في الوقت الحالي بسبب انتشار السلاح المنفلت وكتائب الكاتيوشا.

وقال المطلك في حديثه مع «العربي الجديد» إن «جذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق خطوة في الاتجاه الصحيح لكن الإرباك الأمني الذي تعيشه البلاد منذ سنوات وخصوصاً خلال عام 2020 خلق بيئة غير ملائمة للاستثمار»، منوهاً إلى أن الحكومة العراقية لا تملك حالياً الإمكانية لمنح الثقة للمستثمر بأن يضحي بمليارات الدولارات في مثل هذه البيئة المضطربة.

وأشار المطلك إلى أنه من الصعب إقناع الدول الراغبة بالاستثمار وأصحاب رؤوس الأموال بالدخول للعراق، ما لم يُصادر السلاح المنفلت المنتشر بيد العشائر والمليشيات والجماعات المسلحة وحصره بيد الدولة وخصوصاً في المناطق التي تمتلك موارد مهمة للاستثمار.

استئناف التجارة عبر المنافذ البرية

قررت الحكومة العراقية، استئناف التبادل التجاري مع دول الجوار عبر المنافذ الحدودية البرية، اعتبارا من 12 سبتمبر/أيلول الجاري، بعد إغلاق كلي أو جزئي منذ مارس/آذار الماضي؛ لاحتواء جائحة كورونا. وقال عمر الوائلي، عضو اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية، في بيان أول من أمس، إن اللجنة عقدت اجتماعا برئاسة رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، وتقرر تحديد نسبة 50% في ما يتعلق بالدوام الرسمي للموظفين في المؤسسات والوزارات الحكومية. وعلى مدى الأشهر الماضية، سمحت السلطات العراقية للموظفين بالدوام في المؤسسات الحكومية بنسبة 25 في المائة لاحتواء تفشي الفيروس. وقال الوائلي إن «اللجنة قررت استئناف التبادل التجاري طيلة أيام الأسبوع وفي كافة المنافذ البرية حصرا».

في 8 مارس الماضي، قررت هيئة المنافذ الحدودية إغلاق 5 معابر برية مع إيران هي: الشلامجة (البصرة)، الشيب (ميسان)، زرباطية (واسط)، المندرية، ومندلي (ديالى) أمام حركة التبادل التجاري مع إيران. وقال الوائلي: «تقررت أيضا إعادة افتتاح المطاعم وفق شروط صحية واجب الالتزام بها».

الاستقرار الأمني يساهم في جذب الاستثمارات لمختلف المجالات (الأناضول)

اقتصاد الناس

تجاهل الجنيه الإسترليني البيانات الاقتصادية السيئة في الربع الثاني وحقق أكبر ارتفاعاته مقابل كل من الدولار واليورو في الأسبوع الماضي، ولكنه تراجع في بداية الأسبوع الجاري بسبب تصريحات تشير إلى أن بريطانيا ربما ستخرج من الكتلة الأوروبية بدون ترتيبات تجارية

ضغوط على العملة البريطانية

بريكست والانتخابات الأميركية والشراكات الجديدة تحدد اتجاهات الإسترليني

لندن ـ **موسى مهدي**

بلغ سعر صرف الجنيه الإسترليني أعلى مستوياته خلال هذا الشهر، ولكن هل سيواصل صعوده مقابل اليورو والدولار وسط تعثر مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «بريكست» والانكماش الاقتصادي الكبير الذي تعاني منه البلاد؟ سؤال بات يشغل بال المستثمرين في سوق العملات.

ويعد الجنيه الإسترليني من أكثر العملات حساسية للتقلبات الاقتصادية والاضطرابات السياسية في العالم، إذ إن الاقتصاد البريطاني من الاقتصاديات متنوعة المصادر التي تعتمد في النمو على الخدمات والسياحة والصناعة وقطاع الإنشاءات والقدرة الشرائية المرتفعة، والقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوظيفها في حي المال اللندني.

وبناء على هذه المكونات الاقتصادية يرى خبراء أن سعر رصف العملة البريطانية تدعمه عوامل متعددة، ولكن على المدى القصير يعتقد سعر صرفه على ترتيبات التجارة مع دول الاتحاد الأوروبي الجارية حالياً ضمن الفترة الانتقالية لاتفاق «بريكست» التي حدد لها نهاية يناير/ كانون الثاني المقبل.

أما العامل الثاني المؤثر في سعر صرف الإسترليني على المدى القصير، فهو الانتخابات الأميركية التي أنشأت حالة من عدم اليقين في سوق الصرف العالمي.

أما على المدى الطويل، فإن سعر صرف الجنيه الإسترليني يعتمد على النمو الاقتصادي البريطاني، وتجاوز تداعيات جائحة كورونا، وكذلك على الترتيبات التجارية التي ستحكم التجارة البريطانية في فترة ما بعد بريكست، خاصة نجاح الشراكات التجارية الكبرى التي تعكف حكومة بوريس جونسون على تنفيذها مع كل من الولايات المتحدة الشريك التجاري الثاني بعد الكتلة الأوروبية والشراكة مع اليابان، ثالث أكبر اقتصاد في العالم. وقد قطعت الشراكة مع اليابان شوطاً كبيراً وأصبحت شبه جاهزة حسب التصريحات الرسمية اليابانية. كما أن هنالك مشاريع شراكة تم التفاهم الأولي حولها مع كل من كندا وأستراليا والهند.

في شأن محادثات بريكست وتداعياتها على العملة البريطانية، قال خبير العملات بمصرف لويدز البريطاني، روبن ويلكن، «إن بريطانيا والإسترليني سيعانيان من الضغوط في حال خروج بريطانيا من المحادثات المقبلة دون اتفاق».

وكان رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون قد قال يوم الإثنين، «إن بريطانيا ستقبل بالخروج من الاتحاد الأوروبي دون ترتيبات تجارية إذا لم يحدث تقدم بحلول منتصف شهر أكتوبر المقبل».

وحدد جونسون هذا التاريخ لأنه يوافق انعقاد المجلس الأوروبي السنوي لقادة الكتلة الأوروبية. وكان بوريس جونسون قد تلقى يوم الإثنين مكالمة من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تناولت ضرورة التقدم في المحادثات نحو التوصل لترتيبات تجارية.

من جانبها قالت استراتيجية العملات بمصرف غولدمان ساكس، كارن ريختون فيشمان، في تحليل، إن العملة البريطانية ستتراجع على المدى القصير بسبب الغموض الذي يلف بريكست.

وأضافت أن مصرف «غولدمان ساكس» الاستثماري الأميركي يستفيدان التعامل في الإسترليني إلى حين تتضح الرؤية حول بريكست، ومعرفة صحة الاقتصاد البريطاني الذي يعاني من الانكماش الكبير بسبب جائحة كورونا. ويعتقد مصرف «غولدمان ساكس»، أن محادثات بريكست ستنتهي بترتيبات تجارية محدودة وفترة انتقالية طويلة لتنفيذها.

من جانبه قال كبير المفاوضين في بريكست، اللورد ديفيد فروست، «لقد كنا واضحين منذ البداية إن ما سنقبل به من اتفاق هو الاستقلال الكامل عن الاتحاد الأوروبي».

وتطالب بريطانيا باتفاق تجاري مع الكتلة الأوروبية شبيه بالترتيبات التجارية التي لديها مع كندا، بينما تطالب المجموعة الأوروبية بريطانيا بقبول إجراءات ومعايير أوروبية بشأن السلع والخدمات.

ويذكر أن الإسترليني حقق أعلى ارتفاعاته في الأسبوع الماضي ومنذ استفتاء بريكست، مستفيداً من ضعف الدولار. وعادة ما تتراجع العملة الأميركية أو « الورقة الخضراء»، قبل الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة بسبب الغموض السياسي حول مستقبل السياسة النقدية، واستمرارية ضخ الدولارات في السوق. ولكن خلال الانتخابات الثالث من نوفمبر المقبلة، فإن هنالك عوامل أخرى جذبت الدولار نحو الصعود الكامل عن الاتحاد الأوروبي».

الانتخابات السابقة. وهذه العوامل هي حالة الانقسام العراقي داخل الولايات المتحدة، وتداعيات جائحة كورونا على النمو الاقتصادي والسياسة النقدية الميسرة لمصرف الاحتياط الفدرالي» البنك المركزي الأميركي» التي وسعت من الكتلة النقدية بنحو 5 تريليونات دولار.

ويرى محللون بمصرف «دويتشه بنك» الألماني أن عامل بريكست كان وراء التراجع الذي شهدته العملة البريطانية في بداية الأسبوع الجاري.

وتراجع سعر صرف الإسترليني عن مستوياته المرتفعة التي بلغها الأسبوع الماضي، إذ تراجع في تعاملات الإثنين الصباحية في لندن إلى 1,3223 دولار من 1,3480 دولار، كما تراجع مقابل العملة الأوروبية من 1,128 إلى 1,1175 يورو.

أما على المدى المتوسط، فإن خروج بريطانيا من الانكماش الاقتصادي الكبير الناتج عن تفشي وباء كورونا ربما سيكون من أهم محفزات ارتفاع العملة البريطانية، إذ إن انتعاش الاقتصاد سيعني عودة الوظائف وزيادة الدخل من الضرائب وتقليل نفقات دعم المواطنين، كما السيطرة على جائحة كورونا ستعني عودة النشاط الاستثماري لسوق المال البريطاني.

أما على صعيد حي المال، فإن انتعاش حي الصفقات التجارية في سوق المال وتحريك السوق العقاري. وحتى الآن لم يؤثر حي المال في حركة سعر العملة البريطانية بسبب محدودية حركة التجارة والسفر، ولكن خاصة نجاح الشراكة مع الولايات المتحدة على المدى المتوسط، فإن الشراكات التجارية التي لديها أكبر المصارف الاستثمارية في العالم وتتخذ معظمها من لندن مقراً لها سيكون له فعل السحر في تحريك الصفقات على الجنيه الإسترليني.

وهنالك ارتباط وثيق بين سوق « وول ستريت» وبورصة لندن، إذ إن معظم الشركات التي تخلق الثقل التجاري لمؤشر «فوتسي 100» في البورصة البريطانية من الشركات التي تعتمد في دخلها على السوق الأميركي. وبالتالي فإن اتفاق الشراكة التجارية مع الولايات المتحدة سيكون من العوامل المهمة في دعم سعر صرف الإسترليني. كما أن بريطانيا قطعت شوطاً في المحادثات التجارية مع اليابان. وحسب التصريحات الرسمية اليابانية، فإن طوكيو باتت على وشك توقيع اتفاق الشراكة التجارية.

على صعيد نتائج الانتخابات لرئاسية الأميركية وتداعياتها على الإسترليني، لاحظ مراقبون أن لدى ترامب علاقات خاصة مع رئيس الوزراء بوريس جونسون، كما يعول ترامب على كسب ود بريطانيا في الحرب الباردة التي ينوي من خلالها عزل الصين تجارياً وسياسياً وتقنياً عن العالم الرأسمالي. وبالتالي ففي حال فوز ترامب بدورة رئاسية ثانية وتوقيع اتفاقات الشراكة، فإن الجاذبية الاستثمارية ستعود بقوة للإسترليني خلال العام المقبل. ومن المقرر استئناف مفاوضات الشراكة بين الجانبين في الربيع المقبل.

يذكر أن الناتج الاقتصادي البريطاني انكمش بنسبة 20,4% في الربع الثاني من العام 2020، وهو أسوأ تراجع ربع سنوي على الإطلاق، كما شهدت قطاعات الصناعة والخدمات والإنتاج والبناء، انخفاضاً قياسياً.

لكن لم يكن للانكماش تأثير كبير في أسواق الصرف، وهو ما يدل على أن الإسترليني عملة دولية أكثر منها عملة محلية. ولكن يلاحظ أن أسعار المساكن البريطانية واصلت الارتفاع خاصة في قطاع العقارات الفاخرة والمساكن الريفية التي استفادت من لجوء الأثرياء إلى الريف بعيداً عن زحمة المدن وتفادياً لجائحة كورونا.

كما خسر الاقتصاد البريطاني نحو 730 ألف وظيفة منذ أن أدت جائحة فيروس كورونا إلى إغلاق الشركات في مارس/ آذار الماضي، ولايزال الشباب وكبار السن وأصحاب الأعمال الحرة تحت وطأة أزمة البطالة.

الإسترليني قد يتراجع تحت ضغوط الخروج بدون اتفاق من اوروبا (Getty)

تراجع الأسهم الأوروبية

ارتفعت الاسهم المدرجة في فرانكفورت امس، في الوقت الذي انخفضت فيه بقية الاسواق الاوروبية، إذ اظهرت بيانات ان الصادرات الالمانية زادت في يوليو/تموز مما يحد اثر مخاوف من ان بريطانيا تواجه خطر الخروج من الاتحاد الاوروبي بدون اتفاق تجاري. وهبط المؤشر ستوكس 600 الاوروبي 0,1% في التعاملات الصباحية، بينما حققت مؤشرات القطاعات الدفاعية، ومن بينها الاغذية والمشروبات والرعاية الصحية والعقارات، مكاسب في التعاملات المبكرة.

العملة البريطانية استفادت من عدم اليقين والانتخابات الاميركية

روسيا قلقة من خسارة سوقها النفطية

موسكو ـ **العربي الجديد**

أبدت روسيا قلقها من خسارة جزء من أسواقها النفطية أمس الثلاثاء، وقال وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك إن من «المهم للغاية» أن تستعيد روسيا وبقية منتجي النفط سريعاً حصصها السوقية أو حتى ترفعها فور تعافي الطلب على الخام، وذلك وفقاً لمجلة الوزارة التي توزع داخلياً أمس الثلاثاء. ووضعت موسكو مخططاً لإبار نفط غير مكتملة، بمكن إطلاقه بمجرد انتهاء أمد اتفاق خفض الإنتاج. وتهدف الشركات الروسية إلى ضمان عدم خسارة حصتها من سوق النفط بعد انتهاء اتفاق عالمي لخفض إنتاج النفط في عام 2022. وأضاف نوفاك «بمجرد أن يبدأ الطلب على النفط العودة إلى مستويات ما قبل الأزمة، سيكون من المهم للغاية بالنسبة لروسيا والدول الأخرى المنتجة للنفط استعادة حصصها في السوق بسرعة أو حتى زيادتها». ولم يذكر نوفاك ما إذا كانت الحكومة قد وافقت بالفعل على برنامج الآبار غير المكتملة بعد الإعلان عنه في مايو/ أيار. وتتخوف روسيا من فقدان حصة من أسواقها لشركات النفط الصخري الأميركي التي تضغط على الصين لزيادة مشترياتها من الخامات الأميركية. وبناء على اتفاق التجارة الأولي بين واشنطن وبكين، فإن على بكين أن تزيد من مشتريات النفط الأميركي بمعدلات كبيرة. وحتى الآن لم تستوف الصين سوى حصة 5% من الاتفاق الخاص بواردات الخامات النفطية الأميركية.

وزير الطاقة الكسندر نوفاك(يسار) مع رئيس الوزراء الروسي (Getty)

توقعات بتعافٍ سريع للاقتصاد العالمي

النشاط يعود لمطاعم نيويورك (Getty)

لندن ـ **العربي الجديد**

قال اقتصاديون في مصرف مورغان ستانلي الأميركي، إن من المرجح أن يتعافى الاقتصاد العالمي لمستويات ما قبل الجائحة في وقت مبكر من العام المقبل قبل ثلاثة أشهر تقريباً من التوقعات السابقة. وحسب رويترز، أضافوا في مذكرة للعملاء «تشير الدلائل إلى أن معادلة الفيروس/ الاقتصاد تتغير بشدة مقارنة بالأيام الأولى للتفشي». ووفق هؤلاء فإن التعافي مستمر في اكتساب قوة دفع مع تحسن تعامل الدول مع الفيروس التاجي. وتابع الاقتصاديون قولهم إن الاقتصاد الأميركي قد يبلغ مستويات ما قبل جائحة كورونا في الربع الثاني من العام المقبل، بينما تعود الأسواق المتقدمة ككل لهذه المستويات في الربع الثالث من العام المقبل. وتابعوا أنه بالتضافر مع مستويات غير مسبوقة للدعم المالي والنقدي وتعثر محتمل للتجارة، من المرجح أن يصاحب التعافي المتوقع معدلات تضخم أعلى.

وفي ذات الصدد أجرت وكالة فيتش الأميركية للتصنيف الائتماني تعديلاً على توقعاتها للنمو الاقتصادي العالمي للعام الجاري وسط تحسن مفاجئ في التعافي. وتوقعت الوكالة أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 4,4% خلال العام الجاري 2020، مقارنة مع توقعاتها السابقة في يونيو / حزيران البالغ معدلها 4,6%.

الأثرياء يفضلون الفرنك السويسري

لندن ـ **العربي الجديد**

يفضل الأثرياء الفرنك السويسري في حفظ ثرواتهم وسط الاضطراب الجاري في أسواق المال وتراجع العملة الأميركية. ومن المتوقع أن يستفيد الفرنك من خروج بريطانيا بدون اتفاق تجاري مع الكتلة الأوروبية، على الرغم من أن مصرف «غولدمان ساكس» يستبعد حدوث ذلك. وارتفعت العملة السويسرية بنسبة ضئيلة في تعاملات أمس الثلاثاء، مقابل كل من اليورو والدولار بعد أنباء شككت في نجاح مفاوضات بريكست.

وتشير بيانات بلومبيرغ إلى أن الفرنك السويسري بلغ 1,09 دولار و0,92 يورو في جلسة تعاملات منتصف النهار في لندن. لكن خبراء يتوقعون أن يواصل مكاسبه خلال العام الجاري بسبب تدفق الثروات على المصارف السويسرية وضيق القنوات الاستثمارية. ويرى الخبير الاقتصادي، دميتري بابين، أن الفرنك السويسري يعد أفضل عملة يمكن استخدامها في الشهور المقبلة لحفظ المدخرات في ظل ظروف الأزمة الراهنة.

وحسب وكالة نوفوستي الروسية، قال بابين، الخبير في سوق الأوراق المالية، إن الفرنك السويسري يعد إحدى العملات القليلة التي يمكنها الحفاظ على استقرارها، في ظل أزمة فيروس كورونا والخلفية الجيوسياسية المتغيرة.

وأوضح قائلاً إن العملات الأوروبية من خارج منطقة اليورو، مثل الكرونة السويدية والكرونة النرويجية والكرونة الدنماركية، أظهرت نتائج جيدة خلال الأشهر الستة الماضية، حتى أن هذه العملات تجاوزت اليورو في النمو أمام الدولار منذ بداية العام الجاري. وأشار إلى أن الفرنك السويسري من المتوقع أن يحافظ على مركزه القوي بين العملات الرئيسية على المدى الطويل، لأنه يعد إحدى العملات التي تستخدم لحفظ المدخرات خلال الأزمات ويفضلها الأثرياء.

إلا أن الخبير الروسي ديميتري بابي، حذر من أن الطلب على العملات الأوروبية المختلفة، بما في ذلك اليورو، قد ينخفض بشكل حاد في المستقبل القريب، نظرا لارتفاع المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بالتوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

كذلك أشار إلى أن الدولار من الممكن أن يظهر عدم الاستقرار بسبب الضبابية المرتبطة بالانتخابات الرئاسية في نوفمبر المقبل، وسياسة مجلس الاحتياط الفدرالي «البنك المركزي الأميركي»، لذلك على الأغلب سيكون الفرنك السويسري، إحدى العملات القليلة التي ستحافظ على استقرارها. ويذكر أن مجلس الاحتياط الفدرالي «البنك المركزي الأميركي» ربما يلجأ للفائدة السالبة في حال لم يحدث تعافٍ سريع للاقتصاد الأميركي.

محل صرافة في مدينة جنيف السويسرية (Getty)

رؤية

بنكان مركزيان وأزمة واحدة

شريف عثمان

بينما كان الرئيس الأميركي دونالد ترامب يعتبره العائق الأكبر أمام تحقيق ما يأمله من انتعاش للاقتصاد، ولا يتوقف عن انتقاده بالليل والنهار، سراً وعلانية، فاجأ جيرومي باول، رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي)، الأوساط الاقتصادية والشعب والرئيس، باتخاذه مجموعة من القرارات التي كان لها الدور الأكبر في إنقاذ الاقتصاد الأكبر في العالم من الانهيار، أو السقوط في وحل أزمة مالية جديدة، على غرار ما حدث في أزمة 2008 - 2009.

وبعد شهور طويلة من تجاهله ضغوط الرئيس الأميركي لتخفيض معدلات الفائدة، ومع أول ضربة من فيروس كورونا لأسواق الأسهم والسندات الأميركية، خلال الأسبوع الثاني من شهر مارس / آذار الماضي، لم ينتظر باول يوم الأربعاء المحدد لاتخاذ قرار بشأن معدلات الفائدة على أموال المصرف الفيدرالي، وسارع باتخاذ القرار خلال عطلة نهاية الأسبوع الذي ظهر فيه بوضوح أن الفيروس القاتل لن يمر مرور الكرام على الأسواق الأميركية، وأن تبعاته ستكون مما يستلزم التدخل بكل قوة، وفي أسرع وقت، قبل فوات الأوان.

لم يتباطأ باول وسارع باتخاذ قرار بتخفيض معدلات الفائدة إلى نطاق 0% - 0,25%، وهو السعر الأدنى منذ عام 2015، وأعلن استخدام كافة ما لديه من أدوات وصلاحيات لإنقاذ الاقتصاد الأميركي في مواجهة الوباء، فأعلن في نفس يوم تخفيض معدلات الفائدة تخصيص ما يقرب من 700 مليار دولار. لما أطلق عليه اسم التيسير الكمي، وهو ما يعني من الناحية العملية أن التخفيض وصل بمعدلات الفائدة لأقل من صفر بالمائة.

امتدت جهود البنك الفيدرالي تحت قيادة باول لتشمل شراء كميات ضخمة من السندات والأسهم الأميركية، في خطوة تستهدف تخفيض احتمالات تراجع الطلب عليها وانخفاض أسعارها، مرة أخرى هرباً من كابوس تكرار الأزمة المالية العالمية، لتتضاعف ميزانية البنك، التي كانت الأكبر في العالم قبل الإجراءات الأخيرة، وتتجاوز عشرة تريليونات دولار. اشترى البنك المركزي الأوراق التجارية قصيرة الأجل التي تصدرها البنوك، ومد خطوط الائتمان للمتعاملين الرئيسيين في سوق السندات وصناديق الاستثمار في أسواق المال، كما مد برامج الإقراض المقدمة للبنوك الأميركية، والمخصصة لإقراض ملايين الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، لتعويضها عن انخفاض إيراداتها خلال فترة احتدام الأزمة.

ومرة أخرى، عاد البنك الفيدرالي ليقرر مد الفترة الزمنية الخاصة بتلك البرامج، وعددها تسعة، حتى نهاية العام الحالي على أقل تقدير، وخفف من متطلبات رأس المال والعديد من القيود الأخرى، ثم سمح للبنوك عند التعرض لأزمات باستخدام نسبة من السيولة التي ألزمها بها.

ولم يقصر البنك الفيدرالي إجراءاته على السوق المحلية، وإنما تصرف باعتباره مسؤولاً عن كافة أسواق المال بالدول الكبرى، فخصص مبالغ كبيرة لإقراضها، وخفض تكلفة إقراضها. وبعد كل تلك الخطوات، أعلن مسؤولون بالبنك أن هناك المزيد من الإجراءات التي سيتم إعلانها قبل نهاية الشهر الجاري.

وفي مصر، كان للبنك المركزي وجهة نظر أخرى، ظهرت في محدودية الدور الذي لعبه خلال أزمة وباء كورونا، والذي اقتصر على تخفيض معدلات الفائدة بثلاثمائة نقطة أساس (3%)، لمساعدة المؤسسات التي تعاني من تراجع إيراداتها على تخفيض تكلفة اقتراضها.

منح البنك المركزي المصري المقترضين الفرصة لتأجيل سداد بعض الأقساط الواجبة، إلا أنه لم يعفهم من دفع الفوائد المترتبة على هذا التأجيل. ألغى البنك المركزي عمولات التحويل بين البنوك وعمولات استخدام ماكينات الصرف غير التابعة لبنك العميل لمدة ستة أشهر تنتهي هذا الأسبوع.

استجاب البنك المركزي المصري لنصائح رجال الأعمال الذين طالبوه بترك سعر الجنيه ليتم تحديده وفقاً لقوى العرض والطلب وقت احتدام الأزمة وهروب مستثمري أدوات الدين بالعملة المحلية. وترتب على ذلك فقدان الجنيه المصري 3% من قيمته في غضون أيام قليلة، وعودة السوق السوداء، بسعر للجنيه يقل بنسبة 2% عن سعر البنك، قبل أن يتم استدعاء المحافظ لمقابلة الرئيس، ليخرج بعدها وقد اتخذ «قرار» رفع قيمة الجنيه مرة أخرى، في انتظار حصول مصر على قرض جديد من صندوق النقد الدولي، وهو ما تم بالفعل في الأسابيع التالية.

فضل المركزي المصري الإبقاء، على معدلات الفائدة عند مستوياتها المرتفعة بين 9,25% - 10,25% أملاً في استعادة استثمارات الأموال الساخنة لتعويض ما تم فقدانه من احتياطي النقد الأجنبي خلال الشهور الماضية، رغم ما تتحمله ميزانية الدولة من أعباء خدمة الدين، حتى أصبحت معدلات الفائدة على الجنيه المصري من أعلى المعدلات في العالم، خاصة بعد إدخال عامل التضخم في الاعتبار، أو احتساب العائد بالدولار، وفقاً لوكالة بلومبيرغ.

أثبت البنك الفيدرالي الأميركي أنه مؤسسة قوية ومرنة ومسؤولة، يمكن الاعتماد عليه في الظروف الصعبة، خاصة في ما يخص إدراكه لمهامه الرئيسية، والتي يمكن حصرها في توفير المناخ المناسب لتحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقي، مع الحفاظ على مستويات الأسعار، كما تخفيض معدلات البطالة إلى أدنى مستوى ممكن. أما البنك المركزي المصري فلم يعبأ بارتفاع معدلات البطالة وتراجع معدلات النمو وارتفاع الأسعار، وبدا وكأن همه الوحيد هو الحفاظ على سعر الجنيه مقابل الدولار، حتى لو تم ذلك بصورة مصطنعة. اعتمد البنك المركزي المصري على ما اقترضه من صندوق النقد الدولي ومن سوق السندات الدولية كما بعض المؤسسات المالية الأخرى لمقابلة الطلب المتزايد على الدولار والحفاظ على الجنيه القوي، مع علمه أن هذه الأساليب لن تحل مشكلة تراجع إيرادات الدولة بالعملة الأجنبية خلال الشهور القادمة!

أكدت قرارات المركزي المصري، ما اتخذ منها وما لم يتخذ، أن همه الأول هو الحفاظ على صورة النظام، وتزيين نوافذه بالورود، مع تجاهل تام لما فرضته ظروف الأزمة من مشكلات بطالة وارتفاع أسعار، وفقدان الدخل في بعض الأحيان، للمواطنين، فنجحت العملية ومات المواطن بعد أن داهمته قرارات الحكومة برفع الأسعار وفرض الرسوم الجديدة عليه، وليستمر مسلسل معاناة المصريين، بينما يشيد صندوق النقد الدولي بنجاح تجربة الإصلاح الاقتصادي في مصر.